

Distr.: General
28 November 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى لأسترعي الانتباه العاجل إلى عدوان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المستمر والمتصاعد ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك خطير للقانون الدولي.

ونحن، إذ نُحيي رسمياً وبألم مرور 75 عاماً على ما قرره الجمعية العامة من تقسيم لفلسطين بمقتضى قرارها 181 (د-2) الذي اتخذته في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، نُكرّر ندائنا إلى المجتمع الدولي من أجل وضع حد لهذا الظلم. لقد آن منذ عهد بعيد الأوان لكي تنتهز جميع الدول بمسؤولياتها القانونية والسياسية والأخلاقية الدولية، وتتصرف بحزم في مواجهة تداعيات ذلك القرار المحتوم، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير للمساءلة، وتُعزّز فعلياً عملية بسط العدالة وإحلال السلام.

ففي غياب مثل هذه الإجراءات، سوف يستمر إزهاق أرواح الأبرياء، وسيعاني الفلسطينيون جيلاً بعد جيل من اغتصاب الممتلكات والتشريد والصدمات النفسية والعذاب، بينما تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ عقود سلب وانتهاك حقوق الإنسان الواجبة لهم، وليس أقلها حقهم في تقرير المصير والحرية.

لقد حان الوقت لكي يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية مفادها أنه لن يتسامح بعد الآن مع هذا الاستخفاف بالقانون الدولي، وأنه يطالب بإيلاء الاحترام للقانون ولحقوق الإنسان مهما كانت الظروف. كما أنّ انتخاب العديد من السياسيين المتطرفين والفاشيين والعنصريين العنيفين في إسرائيل، الذين يهددون ويحرضون في العلن على الشعب الفلسطيني، يزيد من ضرورة توجيه رسالة واضحة مفادها أنّ إسرائيل ستُحاسَب على إفلاتها الفاضح من العقاب. والواقع على الأرض يُظهر أنّ إسرائيل، من دون هذا الضغط، سوف لن تغير من مسارها وسوف تواصل اعتداءاتها على شعبنا واضطهادها له.



وبما أن مجلس الأمن ما زال مشلولاً، وغير قادر على تنفيذ قراراته، بما فيها القرارات التي تكفل حماية الشعب الفلسطيني، فإن المزيد من المدنيين، ومنهم الأطفال، يموتون بسبب هذا الاحتلال الاستعماري الجبان القائم على الفصل العنصري، حيث تعرّض أكثر من 200 فلسطيني، من بينهم العديد من الأطفال، إلى القتل منذ بداية هذا العام. وكان من بين آخر ضحايا الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية ما يلي:

2 تشرين الثاني/نوفمبر - أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على حابس عبد الحفيظ ريان، البالغ من العمر 54 عاماً، وقتلته بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية عند مدخل قرية بيت عور.

5 تشرين الثاني/نوفمبر - أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على مصعب محمد نافل، البالغ من العمر 18 عاماً، فأصابته في القلب وقتلته بالقرب من بلدة سنجل.

9 تشرين الثاني/نوفمبر - قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية الصبي مهدي حشاش، البالغ من العمر 15 عاماً، بعد أن أطلق عليه جنود النار في غارة أخرى على نابلس. وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على رافت علي عيسة، البالغ من العمر 29 عاماً، فأردته قتيلاً بالقرب من جدار الضم المتاخم لمدينة جنين.

15 تشرين الثاني/نوفمبر - أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على فلة المسالمة، البالغة من العمر 15 عاماً والمصابة بالتوحد، وقتلتها بينما كانت في طريقها للاحتفال بعيد ميلادها لما أطلق جنود النار على السيارة التي كانت تستقلها بالقرب من بيتونيا، غرب رام الله.

21 تشرين الثاني/نوفمبر - أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على محمود السعدي البالغ من العمر 18 عاماً وقتلته في جنين.

22 تشرين الثاني/نوفمبر - أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على الصبي أحمد أمجد شحادة، البالغ من العمر 16 عاماً، لتصيبه في القلب وتقتله في نابلس.

وأصيب مئات المدنيين الفلسطينيين الآخرين بجروح في هذه الغارات وغيرها من الهجمات، بما في ذلك الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون الذين قاموا بتصعيد هجماتهم على المدن والقرى الفلسطينية، وتشجّعوا في ذلك بوضوح من نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي فاز فيها العديد من السياسيين المتطرفين والفاشييين والعنصريين. وقد وصل المستوطنون هجماتهم على الفلسطينيين داخل أحياء القدس، ولا سيما في الخليل، حيث عمد 800 من المستوطنين المتعصبين والمتطرفين، بالتواطؤ مع قوات الاحتلال الإسرائيلية، إلى التكتيف من نسق تخويفهم للفلسطينيين واعتداءاتهم عليهم، وقاموا بترويع 200 000 من سكان المدينة وبتدمير الممتلكات، بما في ذلك أكشاك التجار والمنازل. كما تواصل عصابت المستوطنين مضايقة المزارعين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء، والاعتداء عليهم خلال هذا الموسم لجني الزيتون.

ولئن كانت الإصابات لا تحظى في معظم الأحيان بأكثر من التوثيق الإحصائي، فإنّ الواقع يفيد بأنّ وراء أعداد الفلسطينيين المصابين هناك الكثير ممن تلحق بهم الصدمات الخطيرة والإعاقات الدائمة، وممن يموتون متأثرين بجراحهم ولو بعد شهور. ومن بين هؤلاء هناك الشاب محمد حرز الله، البالغ من العمر 30 عاماً، الذي توفي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر بعد شهور من المعاناة والصدمات

الناجمة عن إصابات خطيرة في الرأس تعرّض لها في 24 تموز/يوليه، عندما أطلق عليه الجنود الإسرائيليون النار خلال غارة على نابلس.

ومن بينهم أيضا عبد الجبار سقف الحيط، البالغ من العمر 31 عاما والمتزوج حديثا في العام الماضي، الذي كان يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر في طريقه لتناول العشاء مع زوجته وشقيقته عندما أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية النار داخل نابلس. وأصيب عبد الجبار في وجهه برصاصة متفجرة أدت إلى فقدان إحدى عينيه، وتركته ليعاني مدى الحياة من الإصابة والإعاقة والصدمة. وهو مع أسرته يشكلان مثالا واحدا فقط لآلاف الفلسطينيين الذين يعانون من نفس المصير المروع.

وتواصل إسرائيل أيضا هجماتها على الفلسطينيين من أطفال المدارس وطلاب الجامعات وهدمها للمرافق التعليمية، في انتهاك للقانون الدولي ولإعلان المدارس الآمنة. فقد شهد هذا الشهر مدامات متكررة للمدارس في القرى القريبة من نابلس وبيت لحم؛ وتعرّض جامعة فلسطين التقنية في طولكرم لهجوم أصيب خلاله الكثيرون بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية؛ وقيام قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين يوميا بمضايقة وترهيب الطلاب وهم في طريقهم من المدارس وإليها. وفي هذا الصدد، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر بتدمير مدرسة أخرى، هي مدرسة إصفي في مسافر يطا، التي تم التبرّع بها كمشروع إنساني، مما حرم الأطفال الضعفاء بالفعل من الحصول على التعليم، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الواجبة لهم.

ونحن، في مواجهة هذا العدوان المستمر على السكان المدنيين الفلسطينيين، ندعو مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير فورية لحماية الشعب الفلسطيني من وحشية جيش الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك ميليشيات المستوطنين. كما نكرر دعواتنا إلى مواصلة المساءلة عن جميع جرائم الحرب التي تُرتكب ضد شعبنا. فإجراءات المساءلة هي أيضا وسيلة للحماية وللردع الملموس من مزيد الانتهاكات والجرائم، وهي ضرورية بشكل عاجل للحيلولة دون أن تجرنا جميعا إلى الهاوية الإسرائيلية التي تواصل بشكل أعمى وعنيف سياساتها المدمرة وغير القانونية من أجل غرض وحيد هو الحفاظ على سيطرتها غير الشرعية على الشعب الفلسطيني وعلى أرضه.

إن النداءات الموجهة منذ أمد بعيد إلى إسرائيل لكي تُنتهي احتلالها وتحترم القانون الدولي وتوقف انتهاكها وعرقلتها لحقوق الشعب الفلسطيني، يجب أن تكون مصحوبة بأفعال. لقد حان الوقت الآن للعمل، بمقتضى القانون الدولي، على إنقاذ أرواح المدنيين، ووقف التطهير العرقي، وفتح الأفق لإنهاء هذا الظلم المروع. فميثاق الأمم المتحدة - بما ينص عليه من حق جميع الشعوب في تقرير المصير ومن الحظر المطلق لاكتساب الأراضي بالقوة - قد شكّل دائما سبيل المضي قدما، ونحن ندعو مجلس الأمن وجميع البلدان إلى التحرك.

ومجلس الأمن بالأخص عليه، في إطار النهوض بواجباته المنصوص عليها في الميثاق وبمقتضى قراراته العديدة ومنها القرار 904 (1994)، أن يتحرك بسرعة من أجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك ميليشيات المستوطنين المتطرفين التي ترهب شعبنا في كل يوم.

إنّ الشعب الفلسطيني لن يقبل أبدا أن يبقى أسيرا في ظل هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري المقترن به، وهو سيواصل السعي إلى التحرر والحرية بكل الوسائل المشروعة.

ونحن، بهذه المناسبة السنوية الكئيبة، الخامسة والسبعين، لتقسيم فلسطين، نناشد المجتمع الدولي أن يُترجم عبارات الدعم والتضامن العديدة مع الشعب الفلسطيني إلى إجراءات ملموسة من أجل المساءلة اللازمة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على ما تقوم به من انتهاكات خطيرة وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان، وبغية ممارسة الضغط لإنهاء هذه الجرائم وحماية الأرواح البشرية ورسم مسار يتيح المضي قدماً نحو تحقيق العدالة وإحلال السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 769 رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (A/ES-10/917-S/2022/800)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم